الأهرام

المصدر :

التاريخ :

كيف حسمت الجامعة العربية الجدل السياسي حول المقاطعة

التعاون الاقتصادي الاقليمي يتحقق بعد قيام السلام وما تسعى اليه اسرائيل هو نوع من الابتزاز المكشوف

بقلم: محمد ظروف

صحافي وباحث سوري

حسمت الجامعة العربية الجدل السياسي الكبير الذي شهدته المنطقة مؤخراً حول مسالة الاستمرار في المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل او الغائها وذلك على خلفية تطورات السلام العربي ـ الاسرائيلي وانهت بذلك فصلا جديدا من اللعبة الاقليمية والدولية التي قادتها «الدولة العبرية» خلال هذا العام والتي حاولت من خلالها اظهار المقاطعة العربية الاقتصادية لها وكانها تتعارض بصورة جذرية مع تطلعات دول وشعوب الشرق الاوسط نحو السلام والامن والتعاون والاستقرار.

ففي اعقاب الاجتماع الطارىء الذي عقده مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين في القاهرة صدر قرار واضح عن مؤسسة الجامعة جاء فيه ان المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل ارتبطت منذ البداية بظروف الاحتلال والعدوان وانه طالما لم تزل الاسباب التي ادت الى فرض هذه المقاطعة فانها ستستمر الى حين تحقيق السلام العادل والشامل وقد اوضح الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية طبيعة القرار الذي اتخذه المندوبون الدائمون بقوله: ان الدول العربية قررت بان المقاطعة العربية لاسرائيل تم فرضها لاسباب العدوان والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربي وعندما تزول هذه الاسباب يمكن التحدث عن موضوع المقاطعة بطريقة مختلفة معربا في الوقت نفسه عن رغبة الدول العربية في انهاء هذه المقاطعة في الوقت المناسب. وشرح الدكتور عبدالمجيد المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها نظام المقاطعة بقوله: ان قرار المقاطعة قد اتخذ من قبل مجلس الجامعة العربية الذي انشا مكتبا رئيسيا لها مقره دمشق في التاسع عشر من شهر مايو عام ١٩٥١ وهو يختص بشؤون المقاطعة من خلال مكاتبه الموجودة في الدول العربية الاعضاء في الجامعة. واكد الدكتور عبدالمجيد بان بيان المندوبين الدائمين قد اوضح بان المقاطعة العربية لاسرائيل وثيقة الارتباط بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بهذا الشان بما فيها اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف وعلى كامل التراب الوطني الفلسطيني.

ونفى الامين العام للجامعة كل الانباء والتقارير التي ذكرت بان بعض الدول العربية قد تقدمت بطلبات رسمية الى الامانة لانهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل واكد ان الموقف العربي ما يزال موحدا تجاه هذه القضية وان الدول العربية مستعدة لالغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل عندما يتحقق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط وتوافق اسرائيل بالتالي على الانسحاب من الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ وتنفذ قرارات الامم المتحدة القادرة وحدها على تحقيق مثل هذا السلام.

موقف سياسي واقتصادي

وبهذا تكون الجامعة العربية قد وضعت المقاطعة العربية لاسرائيل في اطار الموقف السياسي وليس كقضية اقتصادية كما تحاول اسرائيل ان تصور الامر على مستوى الراي العام

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

العالمي. فالدول العربية ليست راغبة في استمرار هذه المقاطعة لكنها تجد نفسها مجبرة على التمسك بهذا الموقف لان اسرائيل ما تزال ترفض من جانبها الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة الذي يعد شرطا اساسيا لتحقيق التسوية الشاملة في المنطقة وتطبيق الشرعية الدولية ممثلة بالقرارات التي صدرت عن الامم المتحدة والتي اجازت للطرف العربي استخدام كل الوسائل المشروعة من أجل استعادة اراضيها المحتلة منذ العام ١٩٦٧. فقد ثبت بالدليل العملي ان كل الدول والشعوب قد استخدمت الوسائل الاقتصادية بما فيها القنوات الاقتصادية من اجل الحصول على حقوقها المسلوبة. حدث هذا في الماضي ويحدث الان.

فها هي الامم المتحدة تستخدم العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي ترفض تنفيذ القرارات الصادرة عنها فالعراق يتعرض حاليا لحصار اقتصادي شامل من قبل المجتمع الدولي لانه يرفض التقيد بالقرارات التي صدرت عن مجلس الامن ابان حرب الخليج. ومؤخرا قررت الامم المتحدة تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا وذلك على خلفية ازمة لوكربي. وفي الاطار نفسه فان الحرب الاقتصادية تدور على قدم وساق بين الدول الكبرى نفسها. فالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية تزداد تازما وتدهورا بسبب تصاعد النزاع بينهما حول مسائل التصدير والرسوم الجمركية وما الى ذلك. وهذا يعني بان الاقتصاد بات يستخدم كسلاح سياسي فعال في هذا العصر من اجل تحقيق اهداف استراتيجية سواء على الصعيد الاقليمي او على المستوى الدولي. وبعبارة ادق فان المسالة

المقاطعة مع اسرائيل وثيقة الارتباط بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتطبيق القرارات الدولية بهذا الشان بما فيها اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ليست مقتصرة على الدول العربية فقط. فكل دول العالم تلجا عادة الى الضغوط الاقتصادية لاجبار الطرف الاخر على تقديم التنازلات السياسية المطلوبة. وفي مسالة المقاطعة العربية لاسرائيل فان الصورة تصبح اكثر وضوحا وتحديدا. فقد اضطرت الجامعة العربية الى فرض هذه المقاطعة من اجل مواجهة العدوان والاحتلال الاسرائيلي الذي تعرضت له والذي اسفر عن احتلال المزيد من الاراضي العربية في السنوات الماضية. وقد ظلت الدول العربية تحتفظ بهذا الحق المشروع لان القانون الدولي قد اجاز لها ان تمارس هذا الحق المشروع في اطار الدفاع عن السيادة الوطنية والقومية وتحجيم العدوان الاسرائيلي الذي تتعرض له. وفي كل هذه المراحل فان الدول العربية لم تفكر ابدا باسلوب الانتقام او التشفي بل ان القضية برمتها كانت عبارة عن موقف سياسي ينسجم تماما مع الاستراتيجية العربية التي سعت دوما الى اقامة السلام العادل والشامل في المنطقة. وبعكس كل الادعاءات التي اطلقتها «الدولة العبرية» فان الجانب العربي كان يمارس حقه المشروع في الميدان الاقتصادي وذلك على ارضية القانون الدولي وبما ينسجم مع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشان وفق المادة ٩٣ من ميثاق المنظمة الدولية. ولهذا السبب فان الكثير من دول العالم قد ايدت وساندت الدول العربية في موقفها هذا على اساس ان القضية ذات صلة وثيقة بصراع مرير يدور بين الجانبين منذ عشرات السنين مما يعطي كل طرف كامل الحق والحرية في استخدام الوسائل المتاحة لديه لمواجهة الطرف الاخر. فاسرائيل لم تتردد لحظة واحدة في اللجوء الى وسائل القوة والعدوان لتحقيق اهدافها وفرض شروطها على الدول العربية. وهذا يفسر سلسلة الحروب المتلاحقة التي شنتها اسرائيل على الدول العربية منذ العام ١٩٤٨ وحتى الان. وفي كل هذه المراحل المختلفة فان اسرائيل لم تفكر لحظة واحدة ان توقف اعتداءاتها المتكررة على الجانب العربي كبادرة حسن نية من جانبها او كعربون للسلام. فكيف تطلب اسرائيل الان من الدول العربية ان تلغي مقاطعتها لها من اجل تشجيع حركة السلام الجارية الان في الشرق الاوسط ولا يطلب اليها ان توقف حربها المدمرة التي تمارسها يوميا في الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان..

ان مبادرات السلام يفترض فيها ان تكون متوازية من طرفي الصراع. اي ان تقرر اسرائيل الانسحاب من الاراضي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

العربية المحتلة مقابل ان تقرر الدول العربية الغاء كل اشكال المقاطعة ضد «الدولة العبرية». اما ان يكون الجانب العربي هو الملزم بتقديم مثل هذه المبادرات فان النتيجة ستكون معاكسة تماما لنهج السلام الذي يتطلب وجود ارادة حرة لدى الدول والشعوب المعنية به. والاستعجال الذي تبديه اسرائيل هو نوع من الضغوط التي تحاول ممارستها على الدول العربية لاجبارها في تقديم التنازلات المجانية دون ان تحصل من الطرف الاخر على اية مكاسب. فلو ان الجامعة العربية قررت في دورتها الاخيرة الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل فهل كان الامر سيعني بان السلام قد تحقق في الشرق الاوسط وان اسرائيل ستوافق بالفعل على الانسحاب من الاراضي المحتلة وتنفيذ قرارات الامم المتحدة؟.

حقائق ثابتة

ولاشك ان المسالة ستصبح مثل هذه الحالة اشبه بالاستلاب السياسي الذي سيظهر الموقف العربي وكانه قد تخلى عن الحد الادنى من التماسك والفعالية التي تعد ضرورية جدا لاقامة السلام العادل والشامل. واذا كانت «الدولة العبرية» تواقة الى هذا الحد للتخلص من المقاطعة العربية واثارها الضارة فلماذا لاتسرع في الانسحاب من الاراضي المحتلة وتوفر الغطاء المناسب للوصول الى التسوية العادلة والشاملة.

لقد اكدت وقائع الصراع العربي ـ الاسرائيلي عبر مراحله المختلفة ان المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل كانت نتيجة وليس سببا في حد ذاته. بمعنى انه لولا الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وما رافق ذلك من عمليات عسكرية وحروب متلاحقة شنتها «الدولة العبرية» في المنطقة. لما فكرت الدول العربية باستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل والدليل على ذلك شواهد لا تعد ولا تحصى. فعلى سبيل المثال لا الحصر فان الدول العربية لم تفكر ابدا في مقاطعة اية دولة من دول العالم اقتصاديا لانها لا تدخل في اية نزاعات سوى مع اسرائيل. وهذا يعني بان الموقف العربي المتمسك بالمقاطعة له ما يبرره من الناحية الواقعية. وحتى الان لم يتحقق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط بدليل ان اسرائيل ما تزال ترفض الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧. لا بل انه يحدث العكس في عدة مستويات. فعلى الرغم من ان اسرائيل قد وقعت بمحض ارادتها على اتفاق غزة ـ اريحا فهي ما تزال تناور وتماطل في تنفيذ بنوده لا سيما ما يتعلق بالانسحاب من القطاع واريحا.

وها هي المفاوضات تجري في القاهرة بين الجانبين تقدم الدليل والبرهان. فكيف سيتخلى العرب عن ورقة سياسية هامة بايديهم يمكن التفاوض بشانها وتسليمها الى اسرائيل بصورة مجانية .. ان موضوع التعاون الاقتصادي ـ الاقليمي الذي تتحدث عنه اسرائيل الان لا يمكن له ان يتم الا بعد ان يتحقق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط وليس قبل ذلك.

وهذا ما يقره القانون الدولي والشرعية العالمية وقرارات الامم المتحدة. ففي ظل سلام كهذا فان علاقات جديدة ستقوم بين الدول العربية واسرائيل سواء على مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية او على صعيد التنسيق المشترك في مجال مكافحة تلوث البيئة والصحة والمياه. ولابد من التاكيد بان حالة الحرب ما تزال قائمة بين الدول العربية واسرائيل. فكيف تطلب «الدولة العبرية» الغاء هذه الحالة من طرف واحد.

ان السلام في المنطقة يفترض فيه ان يكون قائما على معطيات التوازن الواقعي والارادة الحرة اذا اريد له الاستمرار وتحقيق الاهداف المرجوة منه والا فانه يمكن ان يتحول الى مشروع للحرب في حال وافتقاره لمثل هذه العناصر والمقومات. وهذا ينطبق اكثر من غيره على موضوع المقاطعة بالذات. فهذه المعادلة هي جزء رئيسي من المعادلة الكبرى في الشرق الاوسط وهي قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وما تطرحه اسرائيل على هذا الصعيد هو اشبه بمن يحاول الحصول على كل شيء دون ان يكون مستعدا لتقديم اي شيء. فلتوافق اسرائيل على مقايضة الغاء المقاطعة العربية لها بالموافقة على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

لقد سبق للرئيس المصري حسني مبارك ان اقترح في وقت سابق من هذا العام ان تقوم الدول العربية بالغاء مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل مقابل قيام هذه الاخيرة بالغاء او تجميد عمليات الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة. وبالمحصلة فقد رفضت اسرائيل هذا العرض المصري لانها بالاساس ليست راغبة بذلك بل هي مصممة على انتزاع هذا المكسب الاستراتيجي من الدول العربية دون ان تخسر اي شيء انه منطق الغطرسة والقوة وعلى اسرائيل ان تتخلى عن هذا المنطق اذا كانت جادة بالفعل في اقامة السلام العادل والشامل. السلام الذي يعيد الارض المحتلة الى اصحابها الشرعيين ويضع حدا لكل مظاهر التوسع والاحتلال ويوفر الامن والاستقرار لجميع الاطراف ويدخل المنطقة في دائرة التعاون الحضاري الشامل..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية